

دور البنك الدولي في تعزيز الشمول المالي بالدول النامية-دراسة حالة الجزائر

The role of the World Bank in promoting financial inclusion in developing countries - A case study of Algeria

رشيد نعيم¹، عبد الحفيظ بن ساسي²

¹ جامعة ورقلة (الجزائر)، naimi.rachid1977@gmail.com

² جامعة ورقلة (الجزائر)، abdelhafidbensaci@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/10/11 تاريخ القبول: 2022/11/14 تاريخ النشر: 2023/01/26

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى إبراز الدور الذي تقوم به مجموعة البنك الدولي في تعزيز الشمول المالي بالدول النامية مع دراسة حالة الجزائر، وذلك بالاعتماد على تقرير المؤشر العالمي للشمول المالي لسنة 2017 الصادر عن البنك الدولي. وخلص هذا البحث إلى أن مجموعة البنك الدولي تساعد الدول النامية في تعزيز الشمول المالي من خلال تشكيلة من أدوات التمويل المختلفة مصحوبة بخدمات استشارية فنية. أما فيما يخص حالة الجزائر فقد سجلنا مستويات متوسطة للشمول المالي ولم نلمس جهود واضحة من مجموعة البنك الدولي لدعم وتعزيز الشمول المالي في الجزائر بسبب غياب إستراتيجية وطنية للشمول المالي.

كلمات مفتاحية: مجموعة البنك الدولي، الشمول المالي، الدول النامية، الجزائر.

تصنيفات JEL : E50 ، E2 ، G2

Abstract:

This research aims to highlight the role played by the World Bank Group in promoting financial inclusion in developing countries with the case study of Algeria, based on the report of the Global Inclusion Index for Financial Inclusion for the year 2017 issued by the World Bank.

This research concluded that the World Bank Group assists developing countries in promoting financial inclusion through a variety of different financing instruments accompanied by technical advisory services. As for the case of Algeria, we recorded medium levels of financial inclusion and did not see clear efforts from the World Bank Group to support and enhance financial inclusion in Algeria due to the absence of a national strategy for financial inclusion.

Keywords: World Bank Group; financial inclusion; Developing countries; Algeria.

JEL Classification Codes: E50 , E2, G2 ,

المؤلف المراسل: رشيد نعيم، naimi.rachid1977@gmail.com

1. مقدمة:

بعد الأزمة المالية العالمية التي حدثت عام 2007/2008 ازداد الاهتمام الدولي في تحقيق الشمول المالي من خلال إيجاد التزام واسع لدى الجهات الرسمية (الحكومية) لتنفيذ سياسات يتم من خلالها تعميم المنتجات والخدمات المالية والمصرفية على العدد الأكبر من الأفراد والمؤسسات، خصوصاً فئات المجتمع المهمشة من ذوي الدخل المحدود، وذلك من خلال القنوات الرسمية وابتكار خدمات مالية ملائمة بتكاليف منافسة وعادلة لتفادي لجوء تلك الفئات إلى القنوات والوسائل غير الرسمية مرتفعة التكاليف التي لا تخضع للرقابة والإشراف. هذا التعميم يؤدي إلى توسيع المشاركة في النظام المالي الرسمي الذي يمثل عاملاً أساسياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ضمن هذا الإطار تسعى المؤسسات المالية الدولية وبشكل خاص مجموعة البنك الدولي إلى وضع السبل والآليات الكفيلة لتحسين مستويات المعيشة والحد من الفقر في الدول النامية؛ إذ تركز في ذلك على اتخاذها مجموعة من الإجراءات والسياسات والأنظمة لمساعدة شعوب الدول النامية في الوصول إلى القنوات المالية الرسمية. ومن أجل ذلك فقد سطرت مجموعة البنك الدولي إستراتيجية عالمية وهي تحقيق الشمول المالي لبلوغ الأهداف المذكورة سابقاً، والذي تسعى لتطبيقها في الدول المتطورة والنامية على حد سواء، من خلال تقديم العديد من الجهود والآليات والمرافقة الكفيلة بالنجاح وتحقيق الحوكمة والحد من حالة الغبن، بالتعاون مع هيئات عالمية ومراكز البحوث، ومنع هذا الاهتمام بشكل خاص هي الدراسات التي أثبتت أن كل فرد له أفكار ويكون قريب من المال فهو بعيد عن الفقر. فمجموعة البنك الدولي مؤسسة مالية دولية تركز اهتماماتها على دعم القطاع المالي للدول الأعضاء. وعليه وضمن هذا الطرح يمكن طرح السؤال الرئيس التالي:

ما هو دور مجموعة البنك الدولي في تعزيز الشمول المالي بالدول النامية وخاصة الجزائر؟

1.1 فرضية البحث: يتركز هذا البحث على فرضية أساسية مفادها أن الدعم المادي والفني للمجموعة البنك الدولي الموجه إلى الدول النامية يعزز الوصول المالي الرسمي للأفراد والمؤسسات.

2.1 أهداف البحث: تهدف هذه الدراسة إلى تقديم مفاهيم حول الشمول المالي، أبعاده ومؤثراته، كما تهدف إلى تقييم دور تقييم دور مجموعة البنك الدولي في تعزيز الشمول المالي بالدول النامية مع دراسة حالة الجزائر، حيث اعتمدنا في دراسة الحالة على تقرير المؤشر العالمي للشمول المالي لسنة 2017 الصادر عن البنك الدولي.

3.1 منهج البحث: اعتمد البحث على المنهج الوصفي لمحاولة تقييم دور مجموعة البنك الدولي في تعزيز الشمول المالي بالدول النامية مع دراسة حالة الجزائر، وقد استخدمنا في هذا البحث المسح المكتبي لبعض المصادر وركزنا على التقارير الرسمية الصادرة عن بعض الهيئات الدولية الممثلة أساساً في: مجموعة البنك الدولي؛ قصد تحليلها وتقييمها للاستفادة منها في تفسير النتائج.

4.1 أقسام البحث: يمكن تقسيم البحث إلى ثلاث مباحث كالاتي:

المبحث الأول: مدخل إلى البنك الدولي والشمول المالي؛

المبحث الثاني: دور البنك الدولي في تعزيز الشمول المالي بالدول النامية؛

المبحث الثالث: دراسة حالة الجزائر.

2. المبحث الأول: مدخل للبنك الدولي والشمول المالي

سنعرض في هذا المبحث مطلبين، المطلب الأول مدخل للبنك الدولي نحدد فيه التعريف بالبنك وأهدافه ومهامه.

1.2 مدخل إلى البنك الدولي

1.1.2 تأسيس البنك: تأسس البنك الدولي عام 1944 تحت مسمى البنك الدولي للإنشاء والتعمير وقد توسع ليشمل مجموعة مرتبطة بشكل وثيق من خمس مؤسسات إنمائية (سميت بمجموعة البنك الدولي). كان هدفه الأول تقديم قروض ومساهمة في إعادة بناء البلدان التي دمرتها الحرب العالمية الثانية . وبمرور الوقت، تحول تركيزه من إعادة الإعمار إلى التنمية، مع التركيز الشديد على البنية التحتية مثل السدود والشبكات الكهربائية وأنظمة الري والطرق .

تعمل مجموعة البنك اليوم تقريبًا كل قطاع مهم لمكافحة الفقر، ودعم النمو الاقتصادي وضمان تحقيق مكاسب مستدامة في جودة حياة الناس في البلدان النامية. تبني مجموعة البنك الدولي مجموعة واسعة من العوامل الحاسمة للنجاح - المؤسسات الفعالة، والسياسات السليمة، والتعلم المستمر من خلال التقييم وتبادل المعرفة، والشراكة، بما في ذلك مع القطاع الخاص .

تتمتع مجموعة البنك الدولي بعلاقات طويلة الأمد مع أكثر من 180 دولة عضو، وهي تستفيد من هذه العلاقات لمواجهة تحديات التنمية التي تزداد عالمية . في القضايا الحرجة مثل تغير المناخ والأوبئة والهجرة القسرية (World Bank, 2021) .

لمجموعة البنك الدولي دورًا رائدًا لأنها قادرة على إجراء مناقشات بين الدول الأعضاء ومجموعة واسعة من الشركاء . يمكن أن يساعد في معالجة الأزمات مع بناء أسس التنمية المستدامة طويلة الأجل. كما انعكس تطور مجموعة البنك في تنوع موظفيها متعددي التخصصات الذين يشملون الاقتصاديين وخبراء السياسة العامة وخبراء القطاع وعلماء الاجتماع.

2.1.2 تعريف مجموعة البنك الدولي: مجموعة البنك الدولي هي مؤسسة مالية دولية، يقع مقرها الرئيسي في واشنطن العاصمة بالولايات المتحدة الأمريكية ولديها مكاتب في 145 دولة حول العالم. تضم المجموعة 189 عضو (بلدان أعضاء) وهم مساهمين فيها. ويُمثل المساهمون من خلال مجلس المحافظين وهم كبار واضعي السياسات في البنك الدولي. وبصفة عامة المحافظون هم وزراء المالية أو وزراء التنمية في البلدان الأعضاء. ويجتمعون مرة واحدة في السنة في الاجتماعات السنوية لمجالس محافظي مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

ويفوض المحافظون واجبات محددة إلى 25 مديرًا تنفيذيًا يعملون داخل مقر البنك الدولي. ويعيّن كل بلد من البلدان الخمسة التي تمتلك أكبر عدد من أسهم رأس المال مديرًا تنفيذيًا يمثلها، في حين يتم تمثيل البلدان الأعضاء الآخرين عن طريق مديري تنفيذيين منتخبين.

ويرأس رئيس مجموعة البنك الدولي، اجتماعات مجلسي المديرين التنفيذيين وهو مسؤول عن إدارة البنك بصفة عامة. ويتم اختيار رئيس البنك لفترة خمس سنوات قابلة للتجديد من قبل مجلس المديرين

التنفيذيين. ويقوم البنك الدولي بأعماله اليومية تحت قيادة وتوجيه الرئيس وجهاز الإدارة العليا وكبار الموظفين ونواب الرئيس (World Bank, 2021).

3.1.2 الهيكل التنظيمي لمجموعة البنك الدولي: تتألف مجموعة البنك الدولي من خمس مؤسسات، وهي (World Bank, 2021):

- البنك الدولي للإنشاء والتعمير IBRD: البنك الدولي للإنشاء والتعمير، الذي يقدم القروض إلى حكومات البلدان متوسطة الدخل والبلدان منخفضة الدخل المتمتعة بالأهلية الائتمانية؛
- المؤسسة الدولية للتنمية IDA: المؤسسة الدولية للتنمية، التي تقدم قروضاً دون فوائد (تسمى اعتمادات) ومنحاً إلى حكومات أشد البلدان فقراً في العالم. ويشكل كل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية ما يعرف بـ "البنك الدولي"؛
- مؤسسة التمويل الدولية IFC: مؤسسة التمويل الدولية، التي تقدم قروضاً، ومساهمات في أسهم رأس المال، ومساعدات فنية لحفز استثمار القطاع الخاص في البلدان النامية؛
- الوكالة الدولية لضمان الاستثمار MIGA: الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، التي تتيح الضمانات ضد الخسائر الناجمة عن المخاطر غير التجارية التي يواجهها المستثمرون في البلدان النامية؛
- المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار ICSID: المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار الذي يقدم تسهيلات دولية من أجل المصالحة والتحكيم في منازعات الاستثمار.

4.1.2 أهداف ومهام مجموعة البنك الدولي: تتمثل أهداف مجموعة البنك الدولي في القضاء على الفقر المدقع بخفض نسبة الأشخاص الذين يعيشون على أقل من 1.9 دولار للفرد في اليوم في العالم. وتعزيز الرخاء المشترك برفع مستوى الدخل لأفقر 40% من السكان وبطريقة مستدامة للدول الأعضاء ويضطلع البنك الدولي في تحقيق هذه الأهداف من خلال قيامه بمهامه الممثلة أساساً فيما يلي: منتجات التمويل والخدمات الاستشارية والتحليلات.

(أ) أدوات التمويل: وتتمثل في:

1. تمويل المشاريع الاستثمارية (IPF) Investment Project Financing: يستخدم IPF في جميع القطاعات مع التركيز على قطاعات البنية التحتية والتنمية البشرية والزراعة والإدارة العامة. يركز IPF على المدى المتوسط إلى الطويل (أفق من 5 إلى 10 سنوات) ويدعم مجموعة واسعة من الأنشطة بما في ذلك الاستثمارات كثيفة رأس المال، والتنمية الزراعية، وتقديم الخدمات، وتقديم القروض والمنح (بما في ذلك القروض الصغيرة).

على عكس الإقراض التجاري، لا يزود صندوق التمويل الدولي الخاص بالبنك البلدان المقترضة بالتمويل المطلوب فحسب، بل يعمل أيضاً كأداة لنقل المعرفة العالمية المستدامة والمساعدة الفنية. وهذا يشمل دعم العمل التحليلي والتصميمي في المراحل المفاهيمية لإعداد المشروع، والدعم الفني والخبرة (بما في ذلك في مجالات إدارة المشروع والأنشطة الائتمانية والبيئية والاجتماعية) أثناء التنفيذ، والمراقبة في جميع مراحل المشروع (World Bank, 2021).

2. تمويل سياسة التنمية (DPF) Development Policy Financing: يوفر DPF تمويلاً سريع الصرف لمساعدة المقترض على تلبية متطلبات تمويل التنمية الفعلية أو المتوقعة. يهدف قرض سياسات التنمية إلى دعم المقترض في تحقيق النمو المستدام والمشارك والحد من الفقر من خلال برنامج للسياسات والإجراءات المؤسسية. على سبيل المثال، تعزيز إدارة المالية العامة، وتحسين مناخ الاستثمار، ومعالجة الاختناقات لتحسين تقديم الخدمات، وتنويع الاقتصاد. يدعم قرض سياسات التنمية هذه الإصلاحات من خلال تمويل الميزانية العامة غير المخصص والذي يخضع لعمليات وأنظمة التنفيذ الخاصة بالمقترض. يتم تحديد استخدام البنك لقرض سياسات التنمية في بلد ما في سياق إطار الشراكة القطرية.

يتم توفير الأموال للعميل على أساس:

-الحفاظ على إطار ملائم لسياسة الاقتصاد الكلي، على النحو الذي يحدده البنك بمداخلات من تقييمات صندوق النقد الدولي؛

-التنفيذ المرضي لبرنامج الإصلاح الشامل؛

-استكمال مجموعة من السياسات الهامة والإجراءات المؤسسية المتفق عليها بين البنك والعميل (World Bank, 2021).

3. التمويل مقابل النتائج (Program-for-Results (PforR): طور البنك الدولي هذه الأداة التمويلية التي تعني ربط صرف الأموال مباشرة بتحقيق نتائج برنامج محدد. حيث يساعد هذا النهج على بناء القدرات داخل البلد ، ويعزز الفعالية والكفاءة ويؤدي إلى تحقيق نتائج برامج ملموسة ومستدامة. هذا التمويل متاح لجميع البلدان الأعضاء في البنك الدولي وهو واحد من ثلاث أدوات تمويل مقدمة، مصاحبة لتمويل مشاريع الاستثمار (IPF) وتمويل سياسة التنمية (DPF). يعتمد اختيار الأداة على احتياجات العميل وتحدي التنمية الذي يتعين مواجهته (World Bank, 2021).

ب) الخدمات الاستشارية والتحليلات: وتمثل في (World Bank, 2021):

1. الخدمات الاستشارية والتحليلات : (Advisory Services and Analytics (ASA)

وهي أنشطة غير إقراضية تساعد العملاء الخارجيين أو الجماهير على تحقيق هدف إنمائي. يقدم البنك الدولي هذه الخدمات لدعم تصميم أو تنفيذ سياسات أفضل، وتقوية المؤسسات، وبناء القدرات واستراتيجيات، والمساهمة في أجندة التنمية العالمية. تشمل مخرجات ASA التقارير التحليلية، ومذكرات السياسات، والمشورة العملية، وورش عمل تبادل المعرفة أو البرامج التدريبية. يتم إعداد ASA المتعلقة بتنمية القطاع الخاص في بعض الأحيان بالاشتراك مع مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار.

2. الخدمات الاستشارية القابلة للاسترداد: (Reimbursable Advisory Services (RAS)

هي خدمة مقدمة استجابة لطلب من عميل غير تجاري ويدفعها العميل بموجب اتفاقية قانونية. في هذه الخدمة يهدف البنك إلى توسيع الخيارات المتاحة للبلدان الأعضاء من جميع مستويات الدخل، يمكن لعملاء RAS أن يكونوا حكومات مركزية؛ مشاريع مملوكة من الدولة؛ المنظمات غير الحكومية وغيرها من المنظمات غير الهادفة للربح (مثل الغرف التجارية) ؛ والمؤسسات المتعددة الأطراف، بما في ذلك بنوك التنمية والمنظمات الإقليمية.

2.2 مدخل إلى الشمول المالي

1.2.2 مفهوم الشمول المالي: يقصد بالشمول المالي "أن يتاح لكل فرد من أفراد المجتمع إمكانية الحصول على جميع الخدمات المالية التي تلبي احتياجاته بسهولة ويسر وبأسعار ميسورة من خلال قنوات رسمية تتسم بالمسؤولية والاستدامة" (الطيب، 2020، صفحة 5).

وصدرت عدة تعريفات للشمول المالي من جهات مختصة مختلفة، حيث كان أبرزها الجهات التالية:

- تعريف مجموعة العشرين (20) والتحالف العالمي للشمول المالي (AFI) الشمول المالي هو: "نفاذ كافة فئات المجتمع منها والميسورة إلى الخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم بحيث تقدم لهم تلك الخدمات بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة" (برنيه و آخرون، 2019، صفحة 1).
- تعريف البنك الدولي، الشمول المالي يعني: "أن الأفراد والشركات لديهم إمكانية الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية المفيدة والميسورة التكلفة التي تلبي احتياجاتهم - المعاملات والمدفوعات والمدخرات والائتمان والتأمين - التي يتم تقديمها بطريقة مسؤولة ومستدامة. وتعد القدرة على الوصول إلى حساب المعاملات خطوة أولى نحو شمول مالي أوسع نظرًا لأن حساب المعاملات يسمح للأشخاص بتخزين الأموال وإرسال المدفوعات واستلامها. يعمل حساب المعاملات كبوابة للخدمات المالية الأخرى وهذا هو السبب في أن ضمان إمكانية وصول الأشخاص في جميع أنحاء العالم إلى حساب المعاملات وهو محور تركيز مبادرة الوصول الشامل إلى الخدمات المالية لمجموعة البنك الدولي" (World Bank, 2020).

ويدرج مركز الشمول المالي (CFI) (Center for Financial Inclusion) رؤيته للشمول المالي بما يلي (نورين، الخدمات المالية بين الاستبعاد والشمول، 2015، صفحة 105):

- الوصول إلى تركيبة متكاملة من الخدمات المالية (الائتمان، المدخرات، التأمين والمدفوعات)؛
- سهولة الحصول على الخدمات المالية وتمتعها بالجودة والأسعار المعقولة والمناسبة، مع توفير الحماية اللازمة للمتعاملين وعدم المساس بكرامتهم؛

- وصول الخدمات المالية إلى جميع الأفراد القادرين على استخدامها دون استبعاد أو حرمان لأحد مع إيلاء اهتمام خاص إلى سكان الريف والأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة والنساء وغيرهم من المجموعات المهمشة؛
- توسيع قدرات الأفراد المالية، ومساعدتهم على اتخاذ القرارات السليمة بإدارة أموالهم،
- توفير سوق تنافسية تقدم مجموعة من الخدمات المالية المتنوعة، مع بنية مالية تحتية قوية وإطار قانوني وتنظيمي واضح.

إذا فإن جوهر الشمول المالي هو ضمان توفر مجموعة من الخدمات المالية الأساسية إلى قطاعات واسعة من الفئات ذات الدخل المنخفضة والمحرومة، بتكلفة معقولة وتمكينهم من فهم هذه الخدمات والوصول إليها. ويقصد بالخدمات المالية الأساسية، تلك الخدمات والمنتجات المالية التي تقدم من خلال القنوات المالية الرسمية المرخصة في القطاع المالي بشقيه المصرفي وغير المصرفي وتشمل الآتي) نورين، الخدمات المالية بين الاستبعاد والشمول، 2015، صفحة 5) :

- حسابات الإيداع (جارية أو آجلة)؛
- حسابات الادخار؛
- التمويل (الائتمان)؛
- التحويلات المالية؛
- خدمات التأمين؛
- خدمات المشورة المالية.

2.2.2 أهمية الشمول المالي: يتحول الشمول المالي إلى العديد من الفوائد المحتملة الأخرى للتنمية- ولاسيما ما يتحقق بفضل استخدام الخدمات المالية الرقمية، بما في ذلك الخدمات المالية عن طريق الهاتف المحمول، وبطاقات الدفع، وغيرها من تطبيقات التكنولوجيا المالية. وبوصفهم أصحاب حسابات مصرفية فمن الأرجح أن يستخدم الناس خدمات مالية أخرى، مثل خدمات الائتمان والتأمين، وبدء الأعمال

التجارية وتوسيع نطاقها، والاستثمار في التعليم أو الصحة، وإدارة المخاطر، والتعامل مع الصدمات المالية، مما يمكن أن يحسن جودة حياتهم بشكل عام (World Bank, 2018).

3.2.2 أبعاد الشمول المالي ومؤشرات قياسه

1. أبعاد الشمول المالي: قبل التطرق إلى أبعاد الشمول المالي لابد من توضيح المبادئ التي وضعتها مجموعة العمل المعنية ببيانات الشمول المالي التابعة للتحالف العالمي للشمول المالي (AFI) والمقترح توفرها في مؤشرات تلك الأبعاد كما يأتي (AFI, 2013, p. 3):

- الفائدة والملائمة (*Usefulness and relevance*): ينبغي اختيار مؤشرات تعكس نتائج مفيدة لأصحاب القرار وذات صلة بالسياسات المحلية المتعلقة بالشمول المالي وذلك لمعرفة مدى نجاح هذه السياسات في تحقيق أهدافها؛
- الواقعية (*Pragmatism*): الاعتماد قد الإمكان على بيانات متوفرة ومتاحة لتقليل التكلفة والجهد، مما يعني أن تكون البيانات قابلة للانحياز ضمن إطار زمني معقول؛
- الاتساق (*Consistency*): بسبب الفروقات في تعريف الشمول المالي وعدم وجود تعريف موحد ومقبول دولياً فإن ذلك يتطلب توفير تعريف موحد من أجل ضمان الاتساق (عدم التناقض) في القياس وقابلية المقارنة عبر الزمان والمكان؛
- المرونة (*Flexibility*): نظراً لاختلاف الظروف والموارد من دولة إلى أخرى فإن تحقيق الشمول المالي مرتبط بالسياق الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للدولة، ولهذا فإن الشروط الأساسية تعطي المرونة اللازمة في اختيار التعريفات واستخدام مؤشرات بديلة. كما أن الشفافية أمر بالغ الأهمية، وتشجع البلدان على التمسك بمبدأ الاتساق بالإفصاح عن أي اختلافات؛
- التوازن (*Balance*): عند دراسة مؤشرات الشمول المالي ينبغي التطرق إلى البعدين المهمين، الوصول إلى الخدمات المالية (جانب العرض من النظام المصرفي) واستخدام الخدمات المالية (جانب الطلب من العملاء أو الزبائن)؛

■ الطموح (*Aspiration*): إن شروط قياس الشمول المالي بدقة يتطلب مزيداً من الجهود والموارد الإضافية، ولكن من مبدأ الواقعية والمرونة يتم قبول بعض التعديلات وتقديم مؤشرات بديلة في حالة تعذر الحصول على المؤشرات الأساسية مع استحداث مؤشرات أفضل في وقت لاحق وذلك عملاً بمبدأ الطموح المبني على ديناميكية الشروط الأساسية.

وحسب الإطار المرجعي لاستراتيجيات الشمول المالي الذي تم إعداده من قبل البنك الدولي في قمة العشرين برئاسة المكسيك سنة 2012م، أن هنالك على الأقل ثلاثة أبعاد للشمول المالي، وهي (The World Bank, 2012, p. 17):

- الوصول (*Access*): عبارة عن القدرة التي تتمتع بها المؤسسات المالية لتوفير السلع والخدمات المالية، والتي ترتبط بالبيئة التنظيمية والسوق والتكنولوجيا؛

- الاستخدام (*Usage*): عبارة عن الطريقة التي يستعمل فيها العملاء الخدمات المالية كتنظيم ومدة السلع والخدمات المالية عبر الزمن مثل متوسط ميزانيات الادخار وعدد الصفقات لكل حساب وعدد المدفوعات الالكترونية لكل حساب؛

- الجودة (*Quality*): ويقصد من الجودة قدرة المنتج أو الخدمة المالية على تلبية احتياجات المستهلك إذ تعكس مقاييس الجودة الدرجة التي تطابق فيها السلع والخدمات المالية احتياجات العملاء ومدى الخيارات المتاحة للزبائن ووعي وفهم العملاء للمنتوجات المالية.

4.2.2 مؤشرات قياس الشمول المالي : حددت مجموعة العشرين G-20 المؤشرات الأساسية لقياس الشمول المالي، حيث تمثل إتاحة الخدمات المالية جانب العرض، ويمثل استخدام تلك الخدمات وجودتها جانب الطلب، وبدمج جانب العرض وجانب الطلب تتشكل رؤية شاملة حول الشمول المالي. وفي الجدول رقم 01 سنعرض بعض المؤشرات الأساسية لقياس الشمول المالي لكل بُعد من الأبعاد الثلاثة كالاتي (GPII. G20, 2016, pp. 4-7):

دور البنك الدولي في تعزيز الشمول المالي بالدول النامية-دراسة حالة الجزائر

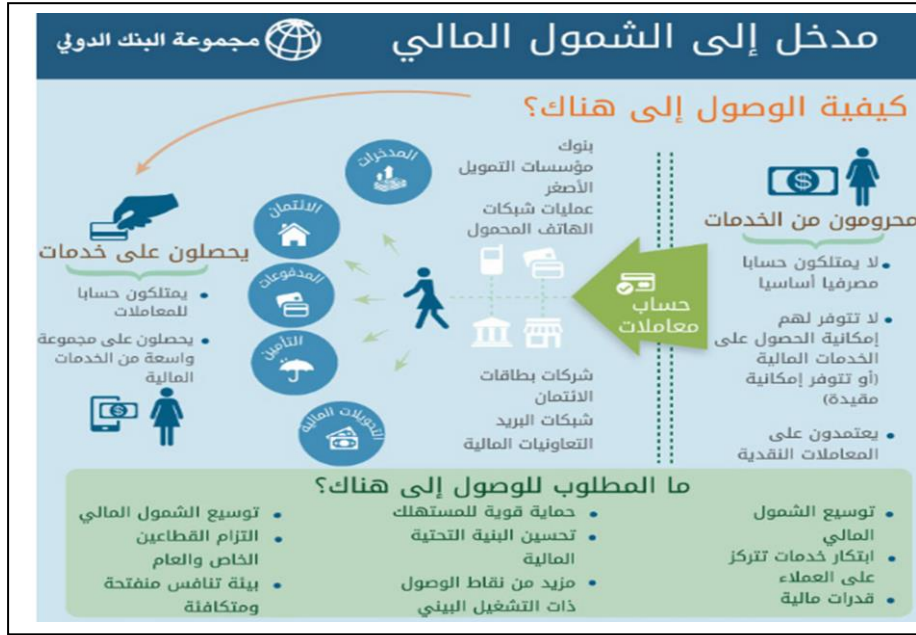
الجدول رقم (01): مؤشرات قياس الشمول المالي

مؤشرات الجودة المالية	مؤشرات الوصول المالي	مؤشرات الاستخدام المالي
- درجة المعرفة المالية والتثقيف المالي.	- عدد القروض المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة / عدد القروض الغير مسددة.	- % من الحسابات للبالغين (15 عامًا فأكثر) الذين يمتلكون رقم حساب في مؤسسة مالية رسمية أو مزود خدمة الأموال عبر الهاتف المحمول.
- متطلبات الشقافية والإفصاح المالي.	- عدد الفروع لكل 100.000 بالغ.	- عدد المودعين لكل 1000 بالغ و عدد المقترضين لكل 1000 بالغ.
- وجود آليات رسمية لتسوية المنازعات الداخلية والخارجية.	- عدد أجهزة الصراف الآلي (ATM) لكل 100.000 بالغ.	- عدد حاملي وثائق التأمين لكل 1000 بالغ
	- عدد محطات نقاط البيع (POS) لكل 100.000 بالغ.	- % للبالغين (15 عامًا فأكثر) الذين يستخدمون المدفوعات الرقمية.
	- عدد بطاقات السحب الآلي لكل 1000 بالغ.	- % للبالغين الذين يتلقون تحويلات محلية ودولية.
	- % للشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها حساب في مؤسسة مالية رسمية.	- عدد المودعين من الشركات الصغيرة والمتوسطة / عدد المودعين.

Source : (GPFI, G20, 2016)

ويمكن تلخيص رؤية البنك الدولي للشمول المالي في الشكل رقم 01.

الشكل رقم (01): مدخل إلى الشمول المالي



Source: (World Bank, 2018)

3. دور مجموعة البنك الدولي في تعزيز الشمول المالي بالدول النامية

يتمثل دور مجموعة البنك الدولي في دعم الشمول المالي للدول النامية في عقد تحالف من الشركاء وتنشيطه، وذلك من خلال التزامها بتقديم الدعم للحكومات وتوسيع نطاقه من أجل خلق بيئة مواتية للابتكار والاستثمار في القطاع الخاص. وتشمل الإجراءات ذات الأولوية التي تدعمها المجموعة إصلاحات لإزالة أو تقليل التكلفة أو حواجز المسافة التي تحول دون فتح الحسابات واستخدامها، وهي تدابير تزيد من جدوى التكنولوجيا الجديدة ونماذج الأعمال للوصول إلى المستبعدين مالياً. كما تعمل مؤسسة التمويل الدولية، ذراع القطاع الخاص لمجموعة البنك الدولي على تعزيز مشاركتها مع القطاع الخاص لإضافة ملايين من أصحاب الحسابات الجدد من خلال عملها الاستثماري والاستشاري مع الوسطاء الماليين وغيرهم من الشركاء (World Bank, 2020).

1.3 إطار دعم الشمول المالي: (FISF) Financial Inclusion Support Framework

إطار دعم الشمول المالي (FISF) هو مبادرة لمجموعة البنك الدولي (WBG) تهدف إلى تسريع وزيادة فعالية الإصلاحات وغيرها من الإجراءات التي تقودها الدول النامية لتحقيق أهداف الشمول المالي. وتم إطلاق FISF في أبريل 2013 ورحب به وزراء مالية مجموعة العشرين والتحالف من أجل الشمول المالي، ويساعد FISF على توسيع نطاق حوار سياسات مجموعة البنك الدولي والعمل التحليلي والتمويل من أجل الشمول المالي والاستفادة منه. تهدف الأنشطة المدعومة من FISF إلى المساعدة في تحفيز تمويل القطاع الخاص والمعرفة والابتكار حيث تتكون أنشطة FISF من مكونين أساسيين، هما (World Bank, 2021):

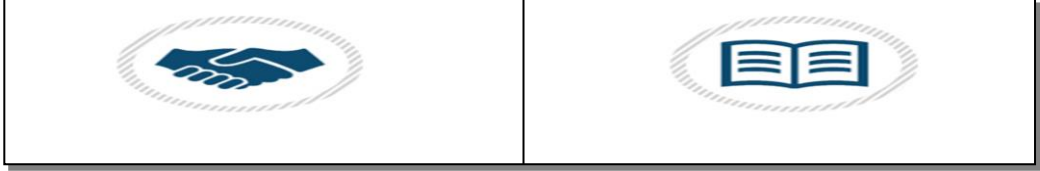
أ) **برامج الدعم القطري:** تم تنظيم برامج الدعم القطري على شكل برامج مساعدة تقنية تتراوح مدتها بين ثلاث إلى أربع سنوات تم تنظيمها في إطار أربعة مجالات كالآتي (World Bank, 2021):

- الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي والمراقبة والتقييم؛
- البنية التحتية المالية، مثل أنظمة المدفوعات والتقارير الائتمانية؛
- الخدمات المالية المتنوعة للأفراد والمؤسسات؛
- الحماية المالية للمستهلك والقدرة المالية.

ب) **المعرف:** يدعم مكون المعرفة في FISF التحليل ومشاركة المعرفة في المجالات الرئيسية المحرومة، مثل الإدماج المالي للنساء والأفراد العاملين في الزراعة، والاستفادة من المدفوعات الرقمية لتوفير الوصول إلى مجموعة أوسع من الخدمات المالية. الشكل رقم 02 يوضح أنشطة إطار دعم الشمول المالي (FISF).

الشكل رقم 02: أنشطة إطار دعم الشمول المالي (FISF)

المعرفة	برامج الدعم القطري
المعرفة العالمية وعقد الاجتماعات (المجالات ذات الأولوية والتي لا تخضع للبحث الكافي)	المساعدة الفنية متعددة السنوات (البيانات والتحليلات والخدمات المساعدة وبناء القدرات)



Source: (World Bank, 2021)

2.3 مبادرة الوصول المالي بحلول عام 2020 (UFA 2020): في 17 أبريل / نيسان 2015 أصدرت مجموعة البنك الدولي وتحالف واسع من الشركاء مبادرة الوصول المالي بحلول عام 2020 UFA (2020) (World Bank, 2021). وتركز مبادرة UFA 2020 على 25 دولة ذات أولوية حيث يعيش ما يقرب من 70%¹ من جميع الأشخاص المستبعدين مالياً، حيث يعتمد هذا النهج في تعزيز الشمول المالي على ما يلي (World Bank, 2021) :

- خلق بيئة تنظيمية لتمكين الوصول إلى حسابات المعاملات؛
- توسيع نقاط الوصول؛
- تحسين القدرة المالية؛
- زيادة النطاق والحدوى من خلال البرامج الحكومية كبيرة الحجم، مثل التحويلات الاجتماعية إلى حسابات المعاملات؛

¹ تركز مبادرة UFA2020 على 25 دولة يعيش فيها 73% من جميع الأشخاص المستبعدين مالياً: بنغلاديش والبرازيل والصين وكولومبيا وكوت ديفوار وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومصر وإثيوبيا والهند وإندونيسيا وكينيا والمكسيك والمغرب وموزمبيق وميانمار ونيجيرو وباكستان وبيرو والفلبين ورواندا وجنوب إفريقيا وفيتنام وتانزانيا وتركيا وزامبيا (أنظر: <https://ufa.worldbank.org/en/country-progress> ، تاريخ المعاينة: 25/06/2021).

دور البنك الدولي في تعزيز الشمول المالي بالدول النامية-دراسة حالة الجزائر

- التركيز على الوصول إلى السكان المحرومين، مثل النساء والمنتجين الريفيين؛
 - تشجيع استخدام الخدمات المالية، للانتقال من الوصول إلى التمويل إلى استخدام الحساب؛
 - العمل من خلال سلاسل القيمة الحيوية في البلدان ذات الأولوية لرقمنة المدفوعات، وخلق الوصول إلى الخدمات المالية الأخرى مثل المدخرات والتأمين والائتمان.
- يستند إطار عمل UFA إلى إطار جوانب الدفع للشمول المالي (PAFI)² ، الذي تم تطويره في عام 2015 كفرقة عمل للرقابة المالية برئاسة مجموعة البنك الدولي ولجنة المدفوعات والبنية التحتية للسوق (CPMI)³. وفي عام 2017، التزمت مجموعة العشرين بتعزيز الشمول المالي في جميع أنحاء العالم وأعدت تأكيد التزامها بتنفيذ مبادئ مجموعة العشرين رفيعة المستوى للإدماج المالي الرقمي، والتي ساعدت مجموعة البنك الدولي في تطويرها في ظل رئاسة الصين (2016)⁴.

- **أهداف مبادرة UFA 2020** : تهدف مبادرة الوصول المالي بحلول عام 2020 إلى تحقيق ما يلي (World Bank, 2021) : بحلول عام 2020، سيتمكن البالغون، الذين ليسوا جزءًا من النظام المالي الرسمي حاليًا من الوصول إلى حساب المعاملات لتخزين الأموال وإرسال المدفوعات وتلقيها باعتبارها اللبنة الأساسية لإدارة حياتهم المالية؛

- تمكين مليار شخص من الوصول إلى حساب المعاملات من خلال التدخلات المستهدفة؛
- تعهد أكثر من 30 شريكًا بالتزامات تجاه تحقيق الوصول المالي الشامل.

² Payment Aspects of Financial Inclusion

³ Committee on Payments and Market Infrastructures

⁴ للاطلاع على مبادئ مجموعة العشرين رفيعة المستوى للإدماج المالي الرقمي يرجى زيارة الموقع:

<https://www.gpfi.org/sites/gpfi/files/G20%20High%20Level%20Principles%20for%20Digital%20Financial%20Inclusion.pdf>, last seen 25/06/2021

والشكل رقم 03 يوضح أهداف مبادرة UFA 2020 لمجموعة البنك الدولي.

الشكل رقم 03: أهداف مبادرة UFA 2020 لمجموعة البنك الدولي



Source: (World Bank, 2021)

3.3 جهود البنك الدولي في تعزيز الشمول المالي بالدول النامية: ضمن برامج الدعم القطري تم إطلاق عدة برامج في كل من: رواندا، وإندونيسيا، وموزمبيق في عام 2014، وفي إثيوبيا وزامبيا في عام 2015 وفي باكستان، وكوت ديفوار، وفيتنام في عام 2016. ومن خلال هذه البرامج تم استهداف ما يلي (World Bank, 2021):

أ) الأولويات للإستراتيجية الوطنية: في هذا الإطار قام البنك الدولي بما يلي:

إعداد واعتماد الاستراتيجيات الوطنية للشمول المالي في إثيوبيا وموزمبيق وفيتنام وزامبيا؛

- دعم وتحديث الاستراتيجيات الوطنية للشمول المالي لإندونيسيا وسياسة تطوير القطاع المالي الوطني لزامبيا، ودعم تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية للشمول المالي في باكستان وساحل العاج؛
- تطوير إستراتيجية وطنية للإدماج المالي وإطار عمل للتعليم المالي في الفيتنام؛
- إطلاق إستراتيجية أنظمة المدفوعات الوطنية في باكستان؛
- اعتماد الإستراتيجية الوطنية للتعليم المالي في كوت ديفوار وزامبيا.

ب) اللوائح والسياسات الرئيسية: في هذا الإطار ساعد البنك الدولي الدول النامية فيما يلي:

- في إندونيسيا، اعتماد اللوائح المتعلقة بالخدمات المصرفية للوكيل، والخدمات المالية الرقمية (النقود الإلكترونية) وتسوية المنازعات البديلة، ونظام خدمات المعلومات المالية (SLIK)، والإبلاغ عن الائتمان وتسوية المنازعات الداخلية؛
- تطوير القوانين والمتطلبات المعززة بشأن الإفصاح وحماية المستهلك المالي وإعداد التقارير الائتمانية في رواندا بالإضافة إلى تحديثات الإطار القانوني للتمويل الأصغر، والمبادئ التوجيهية والإرشادات الخاصة بالإشراف على SACCO (منظمة الادخار والائتمان) خارج الموقع وفي الموقع التي تتبع أفضل الممارسات الدولية؛
- في فيتنام، الموافقة على تعميم الإشراف على أنظمة المدفوعات، وتعميم خدمات الدفع الوسيط وقواعد مبسطة للعناية الواجبة للعملاء؛
- في باكستان، اعتماد لوائح وإرشادات خاصة بمؤسسات النقود الإلكترونية بشأن تعزيز آليات معالجة المظالم لعملاء التمويل الأصغر؛
- في موزمبيق، اعتماد قانون تسجيل المعاملات المضمونة والضمانات، والوكلاء المصرفيون ولوائح التأمين الأصغر، واللوائح المتعلقة بالإعسار؛
- في إثيوبيا، الموافقة على قانون المعاملات المضمونة وسجل الضمانات المنقولة (STCR) والتوجيه التنظيمي المقابل، وكذلك اعتماد توجيه حماية المستهلك المالي؛
- في زامبيا، إصدار إرشادات بيانات الحقائق الرئيسية لتعزيز الإفصاح حول المنتجات المالية وأنظمة التشغيل البيئي (World Bank, 2021) ؛

(ج) مبادرات الشمول المالي المستهدفة: وفي هذا الإطار قام البنك بما يلي (World Bank, 2021):

■ تصميم واختبار ونشر برنامج تعليم مالي لأعضاء تعاونيات الادخار والائتمان في رواندا. قامت الإدارة والقادة من 135 شركة SACCO، الذين تلقوا التدريب ومواد التثقيف المالي التي تم تطويرها بدعم من FISF، بتدريب ما يقرب من 70.000 فرد (معظمهم من أعضاء SACCO)، 53% منهم من النساء؛

■ تقديم حساب Asaan Mobile، وهو نموذج حساب معاملات رقمي للتحويلات، للمساعدة في بناء نظام محسّن للخدمات المالية الرقمية في باكستان؛ وفي باكستان أيضاً، تم إطلاق الشركة الباكستانية لإعادة تمويل الرهن العقاري (PMRC) لزيادة فرص الحصول على تمويل الإسكان الميسور للفئات السكانية ذات الدخل المتوسط والمنخفض؛

■ في زامبيا، إطلاق التعليم المالي كجزء من رقمنة برنامج التحويلات النقدية الاجتماعية، دعم سبل عيش المرأة إلى أكثر من 12000 امرأة، ودعم مكون الشمول المالي لتقييم وطني للمخاطر المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ؛ وإطلاق المرحلة الأولى من المحول الوطني لضمان التشغيل البيئي بين أجهزة الصراف الآلي للبنوك. في زامبيا أيضاً، تم تطوير حملة رسائل نصية للتوعية المالية لتشجيع المدخرات وتحسين سلوك سداد القروض، والتي وصلت إلى أكثر من 75000 بالغ منذ إطلاقها في ديسمبر 2018.

(د) تعزيز الوحدات / الإدارات الرئيسية: وفي هذا الإطار قام البنك بما يلي:

■ إدارات الإشراف المصرفي والدفع في البنك المركزي الرواندي وإدارة الخدمات المالية في وزارة المالية الرواندية ووحدة الشكاوى المالية الجديدة في مكتب رواندا لأمين المظالم، فضلاً عن دعم إنشاء وحدة جديدة للإشراف على سلوك السوق و صندوق تطوير الأعمال؛

دور البنك الدولي في تعزيز الشمول المالي بالدول النامية-دراسة حالة الجزائر

- إدارات المدفوعات والإشراف السلوكي في بنك موزمبيق، وإنشاء وحدة التنفيذ الفني لنظام NFIS في موزمبيق وقيادة مجموعة عمل الوصول والاستخدام ؛
- تعزيز اللجنة التوجيهية الزراعية ومؤسسة حماية المستهلك المالي (المصد) في كوت ديفوار ؛
- قسم المدفوعات في البنك المركزي الإندونيسي وإدارة حماية المستهلك المالي بهيئة الخدمات المالية الإندونيسية؛
- تعزيز وحدة حماية المستهلك الجديدة في بنك زامبيا، والأمانة العامة لإستراتيجية الشمول المالي الوطنية بقيادة مشتركة بين وزارة المالية وبنك زامبيا (World Bank, 2021).

هـ) البيانات والتحليلات: في هذا الإطار قام البنك بما يلي (World Bank, 2021):

- في إثيوبيا، القيام بدراسة لقياس مستويات المعيشة الوطنية، بما في ذلك نشر التقرير النهائي والبيانات.
 - القيام بدراسة لتقييم جانب الطلب للقدرة المالية، استرشد به في تطوير نظام NFIS وسياسة تنمية القطاع المالي (زامبيا) ؛
 - المراجعة التشخيصية لحماية المستهلك المالي ومحو الأمية المالية (إثيوبيا)، من أجل إعداد الاستراتيجية الوطنية الشاملة للتعليم المالي؛
 - دراسة تكلفة وحجم المدفوعات، وتقييم نطاق التمويل الزراعي، وجمع بيانات جانب العرض المصنفة حسب نوع الجنس (باكستان)؛
 - تقييم لبرنامج التعليم المالي (رواندا)؛
 - تشخيص المجال الزراعي (على أساسه تم وضع ثلاثة برامج للتمويل الزراعي) ، ورسم الخرائط لتقييم مدفوعات الحكومة إلى الأفراد وأصحاب العمل الكبار للرقمنة المحتملة (ساحل العاج)؛
 - تشخيص زراعي وتشخيص مؤسسي لبنك فيتنام للسياسات الاجتماعية (فيتنام)؛
 - رسم خرائط جغرافية مكانية لنقاط الوصول المالية (إثيوبيا وموزمبيق وباكستان).
6. دعم المعرفة: وذلك من خلال القيام بالنشاطات التالية (World Bank, 2021):

- عقد ورشة عمل عالمية للخبراء حول الشمول المالي للأسر التي تعتمد على الزراعة في لاهاي بهولندا يومي 23 و 24 يونيو 2015، وتم نشر تقرير عن ورشة العمل ونشره؛
- تقرير منشور عن رقمنة المدفوعات الزراعية في أفريقيا جنوب الصحراء لتعزيز الشمول المالي بين المزارعين في المنطقة؛
- من أجل تسريع الشمول المالي لرقمي تم نشر وتوزيع مذكرة بشأن الابتكارات في اعتماد الدفع الإلكتروني لصغار تجار التجزئة. ونشر تقرير تقارير ذات الصلة؛
- إعداد تقرير إرشادي عن المدخرات الرقمية رؤى من عدد من دراسات الحالة القطرية لتحديد خصائص منتجات المدخرات الرقمية ونماذج الأعمال التي تعزز الوصول إلى منتجات المدخرات. كما يسلط الضوء على قضايا السياسات الهامة لتعزيز تنمية سوق المدخرات الرقمية. تم نشر التقرير الكامل، إلى جانب مدونة مقابلة وموجز عام؛
- إعداد مذكرة مناقشة حول المدفوعات السريعة كجزء من مجموعة أدوات شاملة حول المدفوعات الفورية والتي ستوجه البلدان والمناطق بشأن البدائل والنماذج المحتملة التي يمكن أن توجه سياساتها وخياراتها التنفيذية؛
- إعداد تقرير بعنوان "حالة الإدماج المالي للمرأة في باكستان" رؤى حول المستويات المنخفضة من الشمول المالي للنساء في باكستان، وهي إحدى البلدان التي يتفاوت فيها الوصول والملكية بشكل خاص بين الجنسين. تم نشر الأفكار الرئيسية من التقرير في مؤتمر دولي في باكستان؛
- دراسة تشخيصية لتمويل التجارة لرائدات الأعمال في جماعة شرق أفريقيا قيد النشر.
- تم نشر ملاحظات حول معالجة مخاطر المستهلك في التمويل الرقمي؛
- إعداد تقرير ومدونة حول كيف يمكن لصانعي السياسات الاستفادة من التكنولوجيا الجغرافية المكانية لتبسيط الضوء على الفجوات في البنية التحتية المالية وتحديد مجالات النمو ذات الأولوية العالية لتعزيز الشمول المالي.

4. دراسة حالة الجزائر

يعتمد إطار الشراكة الإستراتيجية بين البنك الدولي والجزائر على الخدمات الاستشارية (خدمات استشارية قابلة للسداد - RAS)، والتي يتم تقديمها استجابة لطلبات الدعم مع أولويات التنمية. كما تدعم مؤسسة التمويل الدولية، ذراع القطاع الخاص بالبنك الدولي، جهود الجزائر لتنويع اقتصادها بخدمات استشارية ومحفظة ملتزمة مستثمرة في قطاعي التأجير والبنوك (World Bank, 2017).

ووفقا لمؤشر العالمي للشمول المالي Global Findex⁵ سنعرض بعض المؤشرات الجزئية التي يمكن

من خلالها تشخيص حالة الشمول المالي في الجزائر، وهي كالآتي:

(أ) مؤشرات خاصة بالأفراد: وهي:

- نسبة الأفراد البالغين الذين يمتلكون حسابات في مؤسسة مالية رسمية؛
 - نسبة الأفراد البالغين المقترضين في مؤسسة مالية رسمية؛
 - نسبة الأفراد البالغين المقترضين من العائلة أو الأصدقاء؛
 - نسبة الأفراد البالغين الذين يستخدمون الإنترنت أو الهاتف النقال للوصول إلى حساب مؤسسة
- (ب) مؤشرات خاصة بالمشروعات: وهي:

- نسبة الأفراد البالغين الذين لديهم حساب اقتراض لبدء أو تشغيل أو توسيع مشروع تجاري؛
- نسبة الأفراد البالغين الذين لديهم حساب إيداع لبدء أو تشغيل أو توسيع مشروع تجاري.

⁵ تعد قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي أشمل مجموعة بيانات في العالم حول كيفية قيام البالغين بالادخار، والاقتراض، وسداد المدفوعات، وإدارة المخاطر المالية وتصدر عن البنك الدولي كل ثلاث سنوات منذ 2011. وتشمل نسخة 2017، التي جمعت باستخدام مسح استقصائية ممثلة على المستوى الوطني شملت ما يزيد عن 150 ألف بالغ في سن 15 عاما على الأقل بأكثر من 140 بلداً، على مؤشرات عن إمكانية الحصول على الخدمات المالية الرسمية وغير الرسمية واستخدامها. وتحتوي أيضا على بيانات إضافية عن استخدام التكنولوجيا المالية. ويمثل هذا المؤشر الركيزة الأساسية للجهود الرامية إلى تشجيع الشمول المالي بالإضافة إلى الاستشهاد به على نطاق واسع من جانب الباحثين والعاملين في مجال التنمية (أنظر: World Bank, (2017). The Global Findex database. Washington, DC:

1.4 المؤشرات الخاصة بالأفراد: تقيس هذه المؤشرات الطلب على الخدمات المالية الرسمية من الأفراد في الجزائر، ويمكن عرضها على النحو الآتي:

- ملكية حساب في مؤسسة مالية رسمية: يقيس هذا المؤشر نسبة امتلاك الأفراد لحساب في بنك أو مؤسسة مالية رسمية يسمح له بالحصول على الخدمات المالية الأساسية.

الجدول 02: نسبة ملكية حساب في مؤسسة مالية رسمية إلى إجمالي السكان البالغين

المؤشرات	2011	2014	2017
نسبة الأفراد البالغين الذين يمتلكون حسابات في مؤسسة مالية رسمية	33%	50%	43%
نسبة الأفراد البالغين الذين يمتلكون حسابات في مؤسسة مالية رسمية - ذكور	46%	61%	56%
نسبة الأفراد البالغين الذين يمتلكون حسابات في مؤسسة مالية رسمية - إناث	20%	40%	29%
توزع نسب الأفراد الذين يمتلكون حسابات في مؤسسة مالية رسمية وفقا أعمارهم - فئة الشباب (15-24)	20%	38%	29%
توزع نسب الأفراد الذين يمتلكون حسابات في مؤسسة مالية رسمية وفقا أعمارهم - فئة الكبار (25+)	40%	57%	49%

Source: (Bank, (2011, 2017))

نلاحظ من خلال الجدول رقم (02) تحسن في مستويات الشمول المالي في الجزائر خلال الفترة (2011-2017)، حيث نلاحظ أن نسبة الأفراد الذين يمتلكون حسابات في مؤسسة مالية رسمية من مجموع السكان البالغين في تزايد مسجلة بذلك أعلى نسبة سنة 2014 بـ 50%، كما نلاحظ وجود تحسن ملحوظ بشكل أكبر فيما يتعلق بنسبة الذكور الذين يمتلكون حسابات في مؤسسة مالية رسمية، التي ارتفعت إلى 61% من إجمالي السكان البالغين سنة 2014 مقابل 46% في سنة 2011 وبدرجة أقل سنة 2017 بنسبة 56% في حين كان التحسن على صعيد الإناث أقل، حيث ارتفعت نسبة الإناث

الممتلكات لحسابات في مؤسسة مالية رسمية من 20% سنة 2011 إلى 40% سنة 2014 وبدرجة أقل سنة 2017 بنسبة 29%. كما نلاحظ وجود فجوة توزيع بين الجنسين تقدر بـ 27% لصالح ذكور في سنة 2017.

يُفسر وجود فجوة توزيع بين الجنسين بأن المرأة الجزائرية لا تزال تفتقر إلى الأدوات المالية الأساسية اللازمة لتملك الأصول والتمكين الاقتصادي. وقد يعود سببها كذلك إلى نسب البطالة المرتفعة في أوساط النساء خاصة الريفيات. كما أن هناك نسبة قليلة مقارنة بالذكور من يمارسن أعمالاً حرة.

بالنظر إلى توزيع فئة الشباب (15-24) الذين يمتلكون حسابات في مؤسسة مالية رسمية مقارنة بفئة الكبار (25+) فإننا نلاحظ وجود فجوة بمقدار الضعف، حيث نجد أنه في سنة 2011 وصلت نسبة من لديهم حسابات من فئة الشباب 20% مقابل 40% لصالح من يمثلون كبار السن. كما نسجل أعلى نسبة لصالح كبار السنة 2014 قدرت بـ 57% مقابل 38% لصالح الشباب، وبدرجة أقل سنة 2017 تم تسجيل نسبة 49% لصالح كبار السن مقابل 29% لفئة الشباب.

يُفسر تدني معدلات الشمول المالي لغالبية الشباب (15-24) إلى نسبة البطالة المرتفعة في أوساط هذه الفئة في الجزائر واشتراط البنوك السن القانونية المسوح به (18 سنة) لفتح حساب بنكي. هذا يعني أن الشباب دون سن الثامنة عشرة لا يمكنهم فتح حسابات مصرفية خاصة بهم وإدارتها إلا بموافقة الوالي، وبذلك فهم لا يتمتعون باستقلالية مالية. أما عن باقي النسب يمكن تفسير ارتفاعها في الجزائر إلى إجبار الطلاب في الجامعات على امتلاك حسابات مالية رسمية لتلقي المنحة، وكذلك إجبار العمال الأجراء في القطاع العمومي والقطاع الخاص على امتلاك حسابات في مؤسسة مالية رسمية لتلقي الرواتب والمنح، والعمال غير الأجراء المقاولين والمزارعين على امتلاك حسابات في مؤسسة مالية رسمية لتلقي مستحقاتهم المالية.

- حسابات اقتراض في مؤسسة مالية رسمية إلى إجمالي السكان البالغين: يقيس هذا المؤشر نسبة الأفراد البالغين الذين اقترضوا أموالاً من المؤسسات المصرفية الرسمية.

الجدول 03: نسبة الأفراد البالغين الذين يمتلكون حسابات اقتراض إلى إجمالي السكان البالغين

المؤشرات	2011	2014	2017
نسبة الأفراد المقترضين في مؤسسة مالية رسمية —بالغين	1%	2%	3%
نسبة الأفراد المقترضين في مؤسسة مالية رسمية —ذكور	3%	1%	4%
نسبة الأفراد المقترضين في مؤسسة مالية رسمية —إناث	0%	3%	2%

Source: (Bank, (2011, 2017))

نلاحظ من الجدول رقم (03) أن نسبة الأفراد البالغين الذين يمتلكون حسابات اقتراض في الجزائر بلغت حوالي 3% من إجمالي السكان البالغين لعام 2017، أما فجوة التوزيع بين الذكور والإناث فكانت لصالح الذكور البالغين بنحو 4% مقابل 2% للإناث سنة 2017.

يُفسر تدني هذه النسب في الجزائر إلى أن معظم المقترضون يقتضون على الأرجح من الأسرة أو الأصدقاء ولا يفضلون التعامل مع البنوك لأسباب تتعلق بالدين، خاصة بتحريم التعامل بالفائدة لأنها ربا محرم وارتفاع تكاليف الاقتراض من البنوك التقليدية والتمويل من البنوك الإسلامية أو من خلال نوافذ المعاملات الإسلامية على مستوى البنوك الناشطة في الجزائر، وإحجام البنوك على تمويل المشاريع المتناهية الصغر والأفراد بسبب ضعف جدارتهم الائتمانية.

- الخدمات المالية غير الرسمية (اقتراض): يقيس هذا المؤشر نسبة الأفراد الذين يقتضون من العائلة أو من الأصدقاء.

الجدول 04: مؤشر نسبة الأفراد المُقترضين من العائلة أو الأصدقاء إلى إجمالي السكان البالغين

المؤشرات	2011	2014	2017
نسبة الأفراد البالغين المقترضين من العائلة أو الأصدقاء	25%	13%	19%

Source: (Bank, (2011, 2017))

دور البنك الدولي في تعزيز الشمول المالي بالدول النامية-دراسة حالة الجزائر

نلاحظ من خلال الجدول رقم (04) أن نسبة الاقتراض من العائلة أو الأصدقاء لدى الجزائريين البالغين بلغت 25% سنة 2011، وانخفضت إلى 13% سنة 2014، وسجلت ارتفاع ثان سنة 2017 بنسبة 19% سنة 2017 ومقارنة بالاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية فنجد أن فجوة التوزيع كبيرة لصالح الاقتراض من العائلة أو الأصدقاء، فمثلا سجلت الجزائر نسبة 1% كنسبة اقتراض من المؤسسات المالية الرسمية سنة 2014، في حين سجلت نسبة الاقتراض من العائلة أو الأصدقاء في نفس السنة نسبة 25%.

يُفسر على استخدام المجتمع للسيولة بدرجة كبيرة ونقص الوعي المصرفي لدى الأفراد، بالإضافة إلى تفشي ظاهرة الاكتناز. وهذا القصور في المؤسسات المالية الرسمية يعتبر هذا أحد نقاط الضعف للنظام المصرفي الجزائري.

- النفاذ إلى الخدمات المالية عبر شبكة الانترنت أو الهاتف النقال: يقيس هذا المؤشر التوسع في تقديم الخدمات المالية والمصرفية عبر الانترنت والهاتف النقال في ضوء التنامي العالمي لأهمية التقنيات المالية الحديثة (Financial Technology).

الجدول 05: نسبة الأفراد البالغين الذين يستخدمون الإنترنت أو الهاتف النقال للوصول إلى حساب مؤسسة

مالية رسمية

المؤشرات	2017
نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت أو الهاتف النقال للوصول إلى حساب مؤسسة مالية	5%
نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت أو الهاتف النقال للوصول إلى حساب مالي - ذكور	3%
نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت أو الهاتف النقال للوصول إلى حساب مالي - إناث	1%

Source: (Bank, (2011, 2017))

نلاحظ من خلال الجدول رقم (5) أن نسبة البالغين الذين يستخدمون الانترنت أو الهاتف النقال للنفاذ إلى الخدمات المالية والمصرفية في الجزائر بلغت (5%) لسنة 2017. "وهي نسب منخفضة جدا مقارنة ببعض الدول. كما نسجل تقارب في النسب حسب النوع، حيث بلغت نسبة الذكور

المستخدمين للانترنت أو الهاتف النقال في النفاذ إلى الخدمات المالية والمصرفية 3%، فيما بلغت نسبة الإناث 1%. يُفسر تدني هذه النسب إلى جملة من العوامل نكر منها: ضعف البنية التحتية للاتصالات، وعدم مواكبة القطاع المصرفي التطورات الحديثة في مجال وسائل الدفع الإلكتروني والتي تعتبر الأداة المستخدمة في إتمام الصفقات ماليا وضعف التشريعات والقوانين المناسبة لتنظيم الأعمال الإلكترونية؛ وبشكل أساسي المتعلقة بالمعاملات المصرفية، الغش، التزوير والسرقات الإلكترونية، إضافة إلى تأخر التشريعات المتعلقة بتنظيم معاملات التجارة الإلكترونية.

2.4 المؤشرات الخاصة بالمشروعات: تقيس هذه المؤشرات الطلب على الخدمات المالية من المشروعات، وتمثل في نسبة الأفراد البالغين الذين لديهم حسابات اقتراض في مؤسسة مالية رسمية بغرض إنشاء مشروع تجاري أو توسعة مشروع قائم، ونسبة الأفراد البالغين الذين لديهم حسابات ادخار في مؤسسة مالية رسمية بغرض إنشاء أو تشغيل أو توسعة مشروعات.

الجدول 06: نسبة الأفراد البالغين الذين لديهم حساب اقتراض وحساب ادخار لبدء أو تشغيل أو توسيع مشروع

تجاري

المؤشرات	2014	2017
نسبة الأفراد الذين لديهم حساب اقتراض لبدء أو تشغيل أو توسيع مشروع تجاري-بالغين	4%	5%
نسبة الأفراد الذين لديهم حساب اقتراض لبدء أو تشغيل أو توسيع مشروع تجاري-ذكور	6%	7%
نسبة الأفراد الذين لديهم حساب اقتراض لبدء أو تشغيل أو توسيع مشروع تجاري-إناث	2%	2%
نسبة الأفراد الذين لديهم حساب ادخار لبدء أو تشغيل أو توسيع مشروع تجاري-بالغين	11%	14%
نسبة الأفراد الذين لديهم حساب ادخار لبدء أو تشغيل أو توسيع مشروع تجاري-ذكور	16%	19%
نسبة الأفراد الذين لديهم حساب ادخار لبدء أو تشغيل أو توسيع مشروع تجاري-إناث	6%	8%

Source: (Bank, (2011, 2017))

نلاحظ من خلال الجدول رقم (06) أن الأفراد البالغين الذين لديهم حسابات اقتراض في الجزائر نلاحظ من خلال الجدول رقم (06) أن الأفراد البالغين الذين لديهم حسابات اقتراض في الجزائر بغرض إنشاء مشروع أو توسعة مشروع قائم حوالي 5%، وهي نسبة منخفضة. كما تميز هذه النسب إلى فئة الذكور، فقد بلغت نسبة الذكور في الجزائر 7% مقابل 2% فقط للإناث وهي نفس النسبة

دور البنك الدولي في تعزيز الشمول المالي بالدول النامية-دراسة حالة الجزائر

المسجلة سنة 2014. أما بالنسبة للأفراد البالغين الذين لديهم حسابات ادخار بغرض بدء أو تشغيل أو توسعة مشروعات في الجزائر بالنسبة لإجمالي السكان البالغين حوالي 14%، وهي نسبة مقبولة إذا ما قورنت بالدول العربية فرادى حسب قاعدة البيانات البنك الدولي، حيث سُجلت أعلى نسبة في ليبيا بنسبة بلغت 29%، يليها الإمارات والبحرين والسعودية بنسبة بلغت 16.8% و 16.3% و 16.1% على التوالي. كما يعميل مؤشر النوع إلى الذكور، حيث سجلت الجزائر نسبة 19% سنة 2017، وهي نسبة تمثل ضعف نسبة الإناث التي بلغت 8% في نفس السنة. يُفسر تدني نسب اقتراض الأفراد البالغين لبدء أو تشغيل أو توسيع مشروع تجاري في الجزائر إلى عدة مشاكل منها ما هو متعلق بالتمويل المصرفي حيث يواجه أصحاب هذه المشاريع صعوبات ومعوقات عديدة عندما يرغبون في الحصول على تمويل لنشاطاتهم من البنوك التجارية، بسبب ضعف جدارتهم الائتمانية ويفتقرون إلى تقديم الضمانات الكافية التي تكون مبالغ فيها أحيانا من طرف البنوك بسبب ارتفاع درجة مخاطر. إضافة البطء الشديد في معالجة ملفات طلبات التمويل بعد إيداعها على مستوى البنوك. ومنها ما هو متعلق بقصور في القطاع المالي بوجود مصدر وحيد للتمويل ممثلا في البنوك التجارية فقط وفرض نمط واحد في المعاملة من حيث فترات السماح ومدة السداد.

3.4 تركيبة الشمول مالي في الجزائر من بين إجمالي السكان البالغين: نستعرض في الجدول رقم 08 تركيبة الشمول مالي في الجزائر من بين إجمالي السكان البالغين بالأرقام.

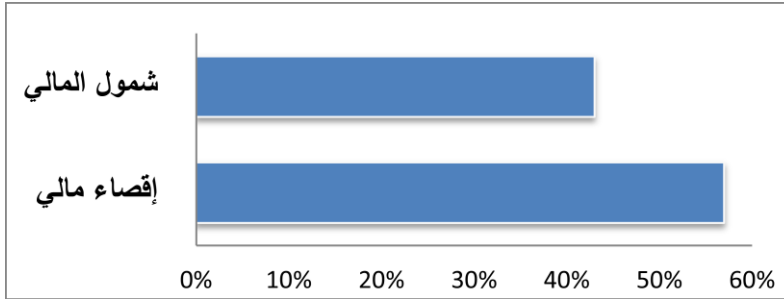
الجدول 08: تركيبة الشمول مالي في الجزائر من بين إجمالي السكان البالغين لسنة 2017

الجزائر	43%	56%	29%
شمول مالي (أفراد بالغين)	12 605020	7 058811,2	5 546208.8
إقصاء مالي (أفراد بالغين)	16 735980		
المجموع (أفراد بالغين)	29 341000		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات، 2017، صفحة 9.

والشكل التالي يوضح تركيبة الشمول المالي في الجزائر من بين إجمالي السكان البالغين لسنة

2017. الشكل 04: واقع الشمول المالي في الجزائر من إجمالي السكان البالغين



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم 08

4.4 جهود مجموعة البنك الدولي في دعم الشمول المالي بالجزائر: بالرغم من الجهود المبذولة من طرف البنك الدولي في دعم الشمول المالي في الدول النامية إلا أننا لم نسجل دعم واضح لتعزيز الشمول المالي في الجزائر، حيث نسجل بعض التدخلات غير المباشرة في تقديم الدعم الفني لبعض المبادرات الإقليمية كمبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية FIARI، وإصدار بعض التقارير التي تعتمد على الدراسات المسحية لتقدير مستوى النفاذ المالي للدول الأعضاء ومنها الجزائر، والتي يمكن الاستفادة منها في تقدير فجوة الطلب والعرض في الخدمات المالية الرسمية وتعزيز الوصول المالي إلى مختلف الفئات في المجتمع.

غياب إستراتيجية وطنية للشمول المالي. وغياب السلطات الإشرافية في الجزائر الممثلة في البنك المركزي عن الشركات مع المؤسسات المالية الدولية التي تعمل في مجال الشمول المالي، مثل مؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي "AFI" ومؤسسة التنمية الاقتصادية الألمانية الـ GIZ والشبكة الدولية للتعليم المالي "INFE" التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي الدولية "OECD" والبنك الدولي الـ "WB" وصندوق النقد الدولي "IMF" وغيرها من المؤسسات الدولية قد يكون سبباً في عدم الاستفادة من دعم وخبرة هذه المؤسسات المالية الدولية في مجال بناء إستراتيجية وطنية شاملة، وخاصة مجموعة البنك الدولي.

قدمنا من خلال هذا البحث عرض يوضح دور مجموعة البنك الدولي في تعزيز الشمول المالي بالدول النامية مع التركيز على حالة الجزائر.

5. خاتمة : من أهم النتائج المتوصل إليه فيما يخص دور مجموعة البنك الدولي في تعزيز الشمول المالي بالدول النامية مع التركيز على حالة الجزائر، هي:

■ على مستوى الدول النامية

- تساعد مجموعة البنك الدولي الدول النامية في تعزيز الشمول المالي من أجل القضاء على الفقر المدقع وتعزيز الرخاء؛
- تساعد مجموعة البنك الدولي الدول النامية في تعزيز الشمول المالي من خلال أدوات التمويل تتعلق بالمشاريع الاستثمارية (IPF) وأدوات تمويل لسياسة التنمية (DPF)، وأدوات تمويل مقابل النتائج (Program-for-Results). هذه الأدوات متاحة لجميع البلدان الأعضاء في البنك الدولي ويتم اختيار الأداة المناسبة على حسب احتياجات العميل وتحدي التنمية الذي يتعين مواجهته؛
- تساعد مجموعة البنك الدولي الدول النامية في تعزيز الشمول المالي من خلال الخدمات الاستشارية والتحليلات (ASA) وهي عبارة عن تقارير تحليلية، ومذكرات السياسات، والمشورة العملية، وورش عمل تبادل المعرفة أو البرامج التدريبية؛
- تساعد مجموعة البنك الدولي الدول النامية في تعزيز الشمول المالي من خلال الخدمات الاستشارية القابلة للاسترداد (RAS).
- قامت مجموعة البنك الدولي بإطلاق مبادرة إطار دعم الشمول المالي (FISF) بهدف تسريع وزيادة فعالية الإصلاحات وغيرها من الإجراءات التي تقودها الدول النامية لتحقيق أهداف الشمول المالي؛
- أصدرت مجموعة البنك الدولي وتحالف واسع من الشركاء مبادرة الوصول المالي بحلول عام 2020 (UFA 2020)، وهي تستهدف 25 دولة نامية ذات أولوية ، حيث يعتمد هذا النهج في تعزيز الشمول المالي.

■ **على مستوى الجزائر:** من خلال عرض لبعض المؤشرات الجزئية لقياس الشمول المالي للأفراد والمشروعات بالجزائر سجلنا درجة متوسطة من الشمول المالي، وتدني في مؤشرات الاقتراض والادخار الرسمي، ووجود فجوة في توزيع الخدمات المالية الرسمية حسب فئات البالغين وحسب الجنس.

- بالنسبة لدور مجموعة البنك الدولي في تعزيز الشمول المالي بالجزائر، فإننا لم نسجل جهود واضحة لدعم وتعزيز الشمول المالي في الجزائر، حيث نسجل بعض التدخلات غير المباشرة في تقديم الدعم الفني لبعض المبادرات الإقليمية، وإصدار بعض التقارير التي تعتمد على الدراسات المسحية لتقدير مستوى النفاذ المالي للدول الأعضاء ومنها الجزائر، والتي يمكن الاستفادة منها في تقدير فجوة الطلب والعرض في الخدمات المالية الرسمية وتعزيز الوصول المالي إلى مختلف الفئات في المجتمع؛

- غياب إستراتيجية وطنية للشمول المالي. وغياب السلطات الإشرافية في الجزائر الممثلة في البنك المركزي عن الشراكات مع المؤسسات المالية الدولية التي تعمل في مجال الشمول المالي.

المقترحات: بعد هذا العرض الموجز الذي حاولنا من خلاله إبراز دور مجموعة البنك الدولي في دعم الشمول المالي بالدول النامية مع دراسة حالة الجزائر نقترح ما يلي:

- على البنك المركزي الجزائر الإسراع في وضع إستراتيجية وطنية شاملة للشمول المالي، والتنسيق مع السلطات الإشرافية والمؤسسات المالية الدولية التي تعمل في مجال الشمول المالي وخاصة مجموعة البنك الدولي والاستفادة من أدوات التمويل المختلفة والخدمات الاستشارية الفنية على غرار الدول النامية الأخرى.

6. قائمة المراجع:

1. AFI. (2013). Measuring Financial Inclusion, core Set of Financial Inclusion Indicators, Guideline Note No.4 March 2013. Bangkok , Thailand: AFI.
2. Bank, W. ((2011, 2017)). The Global Findex database. Washington, DC: Washington, DC.
3. GPFI. G20. (2016). Financial Inclusion Indicators (2016 Update). CHINA: GPFI. G20.
4. The World Bank. (2012). Financial Inclusion Strategies Reference Framework. Washington.USA: The World Bank.
5. World Bank. (2021). <https://ufa.worldbank.org>. Consulté le 06 29, 2021, sur <https://ufa.worldbank.org/en/ufo>: <https://ufa.worldbank.org/en/ufo>
6. World Bank. (2018). <https://www.albankaldawli.org>. Consulté le 15 11, 2020, sur <https://www.albankaldawli.org/ar/news/immersive-story/2018/05/18/gains-in-financial-inclusion-gains-for-a-sustainable-world>: <https://www.albankaldawli.org/ar/news/immersive-story/2018/05/18/gains-in-financial-inclusion-gains-for-a-sustainable-world>
7. World Bank. (2017). <https://www.worldbank.org>. Consulté le 06 27, 2021, sur <https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2017/03/19/world-bank-vice-president-on-official-visit-to-algeria>: <https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2017/03/19/world-bank-vice-president-on-official-visit-to-algeria>
8. World Bank. (2020). <https://www.worldbank.org>. Consulté le 06 25, 2021, sur <https://www.worldbank.org/en/topic/financialinclusion/brief/achieving-universal-financial-access-by-2020>: <https://www.worldbank.org/en/topic/financialinclusion/brief/achieving-universal-financial-access-by-2020>
9. World Bank. (2021). <https://www.worldbank.org>. Récupéré sur <https://www.worldbank.org/en/topic/financialinclusion/brief/financial-inclusion-support-framework>: <https://www.worldbank.org/en/topic/financialinclusion/brief/financial-inclusion-support-framework>
10. World Bank. (2018, 5 18). <https://www.albankaldawli.org>. Consulté le 06 25, 2021, sur <https://www.albankaldawli.org/ar/news/immersive-story/2018/05/18/gains-in-financial-inclusion-gains-for-a-sustainable-world>:

<https://www.albankaldawli.org/ar/news/immersive-story/2018/05/18/gains-in-financial-inclusion-gains-for-a-sustainable-world>

11. World Bank. (2020). <https://www.worldbank.org>. Consulté le 11 15, 2020, sur <https://www.worldbank.org/en/topic/financialinclusion/overview>:

<https://www.worldbank.org/en/topic/financialinclusion/overview>

12. World Bank. (2021). <https://www.worldbank.org>. Consulté le 06 25, 2021, sur <https://www.worldbank.org/en/about/history>:

<https://www.worldbank.org/en/about/history>

13. World Bank. (2021). <https://www.worldbank.org>. Consulté le 06 25, 2021, sur World Bank, <https://www.worldbank.org/en/projects-operations/products-and-services#IPF>: World Bank, <https://www.worldbank.org/en/projects-operations/products-and-services#IPF>

14. World Bank. (2021,). <https://www.worldbank.org>. Consulté le 06 27, 2021, sur <https://www.worldbank.org/en/programs/program-for-results-financing>, <https://www.worldbank.org/en/programs/program-for-results-financing>,

15. World Bank. (2021). <https://www.worldbank.org>. Consulté le 06 25, 2021, sur <https://www.worldbank.org/en/topic/financialinclusion/brief/financial-inclusion-support-framework>:

<https://www.worldbank.org/en/topic/financialinclusion/brief/financial-inclusion-support-framework>

16. برنيه، ي. & آخرون. (2019). الشمول المالي في الدول العربية الجهود والسياسات والتجارب. أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي.

17. حنان الطيب. (2020). سلسلة كتيبات تعريفية العدد (1). أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي .

18. مجدي الأمين نورين. (09, 2015). الخدمات المالية بين الاستبعاد والشمول. مجلة المصري (77)، صفحة 5.